

## أخبار القضاء والأمن

### الداخلية: خدمة معرفة المخالفات مجانية

بعدما وردت إلى هواتف المواطنين رسالة تسوّق لمعرفة مخالفات السير، جاء فيها: «أرسل رقم سيارتك مع الرمز إلى 1060 واعرف إن كان عليك مخالفات سير بـ 0,89 \$»، طلبت وزارة الداخلية والبلديات من وزارة الاتصالات وقف هذه الخدمة ومنعها، نظراً إلى كون تلك الخدمة مجانية وتوفرها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على موقعها الإلكتروني مجاناً ومن دون مقابل، وفق ما جاء في بيان صادر عن الوزارة.

### تغريم الأحمديّة في دعوى هيفا وهبي

أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت برئاسة القاضي روكز رزق حكماً في دعوى هيفا وهبي على مجلة «الجرس» ممثلة برئيس مجلس إدارتها ورئيسة تحريرها نضال الأحمديّة معدّة الحوار، والمدير المسؤول أمين شعلان في جرم نشر أخبار سياسية كاذبة وصور منافية للأخلاق العامة والآداب والقبح والذم وإثارة النعرات وتهديد السلم العام. وقضى الحكم بتغريم كل من الأحمديّة وشعلان مبلغ ستة ملايين ليرة، وإلزامهما دفع مبلغ عشرة ملايين ليرة تعويضات شخصية للمدعية، وإلزام الأحمديّة بالنسبة للوقائع موضوع جريدة «الرياض» السعودية دفع مبلغ خمسة ملايين ليرة للمدعية عن الأضرار التي لحقت بها، وإلزام الأحمديّة أيضاً نشر الحكم على نفقتها في مجلة «الجرس» بعد تبليغها إياه.

### حدّانا: جرح عاملين سوريين في شجار

أصيب العاملان السوريان م. السعدي وع. الرشيد بجروح بالغة أدت إلى نقلهما إلى مستشفى في بنت جبيل. فقد وقع شجار بين العاملين وأهال من بلدة حدّانا - بنت جبيل (داني الأمين)، وقال بعض المواطنين إن سبب الخلاف «تحرّش العاملين بفتاة من البلدة». وفي التفاصيل أن م. السعدي وع. الرشيد «تحرّشا» كلامياً بصبيبة من بلدة حدّانا، ما أثار غيرة بعض الأهالي، فوقع الشجار الذي أدى إلى جرح العاملين، وقد استغرب متابعون رد فعل بعض الأهالي، وأملوا أن يجري التحقيق في هذه القضية ليُعرف من المسؤول عن الحادث.

### 3 عمليات سلب بقوة السلاح

سُجّل يوم الجمعة الماضي وقوع أربع عمليات سلب بقوة السلاح، ففي سن الفيل، تحديداً عند محطة الجسر الوطني أقدم متقنع على سلب إيلي أ. ز. الذي يعمل في محطة وقود مبلغ ستة آلاف دولار، بعدما شهر مسدساً في وجهه، واللافت وفق ما جاء في بلاغ إلى القوى الأمنية أن السالب فر إلى جهة مجهولة سيراً على الأقدام. عند الخامسة فجراً، أقدم مجهولون على الدخول إلى ورشة بناء قيد الإنشاء في قرنة شهبان، وشهروا مسدساً حريباً في وجه العمال الموجودين في الورشة وسلبوهم عدّة العمل ومكيفات وونشاً وآلة لحيم وقوارير غاز، ثم فرّوا إلى جهة مجهولة. قُدّرت قيمة المسروقات بنحو 8 آلاف دولار. ادعى السوري مصطفى أ. أمام مخفر الطيبة (قضاء بعلبك)، أنه بوصوله إلى مفرق البلدة اعترضه شخصان سيراً على الأقدام، وشهروا في وجهه سلاحاً حريباً، وسلباه سيارته (من نوع هيونداي) التي تحمل لوحة سورية، ثم فرا إلى جهة مجهولة.

من جهة ثانية، فشلت عملية سلب في النبعة، فقد ادعى إبراهيم ض. أنه عند الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الجمعة، كان يمر في المنطقة على متن سيارته الـ «إنفينيتي»، فاعترض طريقه أربعة أشخاص مجهولين على متن دراجتين ناريتين، وفي حوزتهم سلاسل معدنية، عملوا على تكسير سيارته وحاولوا سلبه، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك إذ تجمهر في المكان عدد كبير من الناس، وقد فر المعتدون إلى جهة مجهولة.

### ريفي والياز: مشاريع مستقبلية للتوعية المرورية

التقى المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي أمس في مكتبه، وفداً من «تجمع الشباب للتوعية الاجتماعية - يازا» برئاسة زياد عقل، في حضور رئيس شعبة الخدمة والعمليات العميد سامي نهبان، في زيارة بحث فيها التعاون المشترك القائم بين قوى الأمن الداخلي والـ «يازا»، بشأن المشاريع المستقبلية المتعلقة بالتوعية المرورية، والسبل الآيلة إلى الحد من حوادث السير.



### جرحي حوادث صدم

وقع حادث سير صباح أمس على الطريق العام بين صيدا وجزين في بلدة وادي بعنقودين، بين جيب «غراند شيروكي» يقوده الرائد في الجيش غسان أ. و«جيب شيروكي» تقوده نسرين ب. وقد نقل الاثنان إلى مستشفيات صيدا للمعالجة، حيث وُصفت إصابتهما بالطفيفة. أدت حوادث سير وقعت يومي الجمعة والسبت الماضيين إلى جرح 7 أشخاص. فقد صدمت سيارة تقودها ك. رزق أول من أمس ج. رحمة (70 عاماً) أثناء محاولته قطع الطريق في سن الفيل - جسر الوادي، ما أدى إلى إصابته بكسور في رجليه نقل على أثرها إلى مستشفى الحايك للمعالجة. من الحوادث التي وقعت يوم الجمعة، حادث صدم في الميناء، حيث صدمت سيارة يقودها هيثم ش. دراجة نارية يستقلها منير ص. وفادي ص. ما أدى إلى إصابة راكبي الدراجة برضوض، وقد نقلوا إلى المستشفى للمعالجة.

رئيس مجلس القضاء الأعلى  
القاضي غالب غانم (أرشيف -  
هيثم الموسوي)

النص أنت في ظلال القاعدة البشرية، وفي الدليل النفسي أنت في ظلال الله»، داعياً القضاة إلى عدم الغرور، لأن «من رجلاه على الأرض من أصحاب الزمام هو أجدى للناس من المتشامخ تشامخاً على فراغ، فملاى السنابل تنحني بتواضع والفارغات رؤوسهن شوامخ»، خاتماً بالقول: «إن قولة نعم لقوي، إذا كان على ضلال، هي حمل ثقيل هيئات أن تتحرروا منه. وإن قولة لا لضعيف، إذا كان على حق، هي حمل أثقل وجرم أفسح. سدّدوا الرمايات، وأنصفوا، وعاندوا ولا تخافوا».

حضرت الحفل نقيبة المحاميين في بيروت أمل حداد، وألقت كلمة لم تكن أقل فصاحة وبلاغة من كلمة غانم، حتى أن بعض الحاضرين قال مماًزحاً «يبدو أن الرئيس والنقيبة قد قررا مغازلة



غانم للقضاة: ملاه  
السنابل تنحني بتواضع  
والفارغات رؤوسهن  
شواخ



بعضهما والقضاة معهما». غير أن كلمة حداد لم تتضمن غزلاً بقدر ما تضمنت قرعاً لناقوس الخطر لناعية «القضاء الذي هجرت بعضه العافية». ففي كلمتها التي كان عنوانها «أنصفوا الناس من أنفسكم»، توجّهت حداد إلى القاضي غانم بالقول: «رجوناك أيها الرئيس الأول، رجوناك يا هيئة التفتيش القضائي، أن تصدّقونا، ونحن إليكم أقرب من حبل الوريد، بأن القضاء ليس في خير، وقد استوطنت في أوصاله الرخاوة والترهل. فعبئنا نخفي العلل التي تتهددنا، فيما هي تنخر في أحشائنا والجوارح، وفيما هي تتفشى وتنتشر وتزدهر وتكاثر وتتناسل». أشادت حداد ببعض القضاة الذين «بالدمائة جبلوا وبالكياسة فطروا وبمحامد الأخلاق عجنوا»، غير أنها قرّعت الصنف الآخر منهم، من القضاة

الأدبي على وجوه البعض الآخر. ومما جاء في كلمة غانم: «ماذا؟ أيها القاضي. أنتون من المختارين لتبؤوا هذا المنصب الخطير، وتتكبل أو تتحيز أو تتوسل أو تتربس أو تتردد أو تتكابر أو تتبدل أو تتكاسل؟ في الدليل النص أنت أمام حساب القانون، وفي الدليل النفسي أنت أمام حساب الضمير. في الدليل

## محاكم

### قتلاه... وغادرا لبنان

في 30 أيار من عام 2004، أحضر عبد القادر م. قضيبياً من حديد وعمد مع أحمد م. إلى وضع عوائق في أحد مواقف السيارات، بحيث لا يبقى أمام بيار ب. عند حضوره في وقت متأخر من الليل إلا أن يوقف سيارته في فسحة غير مكشوفة، كما قطعاً الأسلاك الكهربائية لإغراق الموقف بالعمته. وصل بيار إلى الموقف قرابة الساعة الواحدة فجراً، حيث كان أحمد بانتظاره على باب الغرفة، فيما كان عبد القادر مختبئاً، وعندما حاول بيار فتح صندوق سيارته تقدّم منه الأخير وعاجله بضربات متتالية على رأسه بالقضيب الحديدي، فسقط أرضاً، ثم عمد إلى سلبه ما بحوزته من مال، وأخذ منه مبلغ 500 ألف ليرة وساعة يد ذهبية و«بلاك» ذهبياً وهاتفه الخليوي وسبّحتين وحذاء. ثم لفه بمساعدة أحمد بقطعة من «الموكيت»، ووضعاه في صندوق سيارته، وجمعا أغراضهما وغادرا المكان متجهين نحو محطة شارل حلو، حيث طلبا من سائق سيارة نقلهما بسرعة إلى بلادهما، متذرعين بوفاة قريب لهما. قرابة الرابعة فجراً، اكتشف والد بيار جثة ابنه داخل



بعد شهرين من الجريمة،  
ألقي القبض على عبد  
القادر في سوريا



صندوق السيارة. وحامت الشبهات حول ناطور الموقف أحمد م. الذي تبين أنه غادر لبنان إثر ارتكاب الجريمة، فأبلغت السلطات السورية بالأمر. بعد فترة تبين أن منفذ الجريمة غادرا إلى الأردن واستحصلا على تاشيرة دخول إلى مصر، تمهيداً للسفر إلى ليبيا، ثم عدلا عن خطتهما في الهرب وعادا إلى بلادهما، حيث أوقف أحمد عند الحدود الأردنية - السورية، وقد أفاد أن ابن عمه، بعد حضوره إلى الموقف الذي يعمل فيه، عرض عليه سلب المغدور، وقال إنه بعد

الذين «توهّموا أنفسهم أولياء وأرباباً، وحسبوا ذواتهم فراعنة يحيق بهم من كل جانب جلاوزة وشرط». وختمت حداد بالتوجه إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى بالقول: «قولوا للقضاة، لقضائنا، لقضاة لبنان، والسيف في يديكم وفوق رؤوس المرتكبين منهم مُصّلت، قولوا لهم بالصراحة نفسها التي خاطبتموهم بها في كتابكم، أنصفوا الناس من أنفسكم، ولا تعوقوا الحق بالظلم، ولا تستحلوا السحت بالإهداء».

من جهة ثانية، أوضح معدّ الكتّيب - الدليل، القاضي غبريال سرياني، أن النصوص التشريعية في لبنان تنص على واجبات القضاة وأخلاقياتهم، لكن تسهياً للاهتداء بها وضع هذا الدليل، بدلا من العمل على استصدار قوانين خاصة بأخلاقيات القضاء، أسوة ببعض البلدان المختلف الوضع فيها عن الوضع في لبنان. ولفت سرياني إلى أنه «لا يجوز في هذا الخصوص ترك الأمر لضمير القاضي ولعنته الديني أو الفلسفي فقط، بل يقتضي تنظيمياً للاوضاع وضبطاً لها إلى جانب تعيين شروط تولي القضاء وتحديد واجبات القاضي بنصوص تشريعية ووثائق رسمية، تكون المرجع للقاضي في أداء مهماته وللسلطة المختصة في ممارستها الرقابة والمساءلة عند الاقتضاء».

بدوره، رأى رئيس معهد الدروس القضائية، القاضي سامي منصور، أن «افتقاد الدولة استقلال السلطة القضائية هو فقد لأحد مكوناتها الرئيسية، فتكون دولة منقوصة وغير متوازنة، وإن افتقاد القاضي إلى أحد تلك المفاهيم والقواعد التي كرسها وثيقة الأخلاقيات القضائية عام 2005، هو فقد لأحد مكوناته الأساسية، فلا يعود قاضياً بل يصبح شبحاً يخاف منه الناس ويتجنبه المتقاضون»، لافتاً إلى أن تقنين تلك القواعد في واجبات القاضي وأخلاقياته بوثيقة، ودرسها وتحليلها في دليل، يمثلان ضابطاً لها ومقياساً يعتمد عليه كل قاض لمعرفة درجة التزامه بالمعايير التي تقوم عليها السلطة القضائية، فالوثيقة والدليل هما المنارة التي يتوجه بها قاض ليصل إلى بر الأمان، فلا يكون هناك قاض في الجنة وقاضيان في النار.

فرارهما إلى سوريا أبلغا عمهما محمود م. بالجريمة، فطلب منهما المغادرة فوراً إلى الأردن، وأعلمهما أنه في حال إلقاء القبض عليهما، يجب أن يفيدا بأن القاتل هو الذي اعتدى عليهما بدايةً بعد شهرين من الجريمة، ألقى القبض على عبد القادر في سوريا فاعترف بتفاصيل ما ارتكب. نفى محمود أن يكون عبد القادر وأحمد قد أعلماه بقتل المغدور بدافع السرقة فور عودتهما من لبنان إلى سوريا، ولم يعلم بالقضية إلا بعد إلقاء القبض عليهما. أصدرت محكمة الجنائيات في بيروت برئاسة القاضية هيلانة اسكندر، وعضوية المستشارين وليد القاضي وهاني عبد المنعم الحجار حكماً قضى بسجن محمود م. مدة سنة وخمسة أشهر بجرم التدخل في الجريمة. وكان قد سبق لمحكمة الجنائيات أن أصدرت عام 2006 حكماً غيابياً بحق أحمد م. وعبد القادر م. قضى بإبزال عقوبة الإعدام بحقهما وهما لا يزالان فارين. كما قضى الحكم حينها بإبزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بحق محمود م. الذي ألقى القبض عليه خلال عام 2008.